

جديدة، أهمها:

- رغبة سلطات الاحتلال في ملء الفراغ الصحافي في الاراضي المحتلة، خاصة وأنها رفضت السماح للمواطنين العرب باستيراد صحف عربية صادرة في الدول العربية.
- عجز السلطات عن فرض جريدة «الانباء» الناطقة باسمها.
- عدم اقبال المواطنين العرب على الجرائد والمجلات الصادرة بغير اللغة العربية.
- محاولة اظهار الاحتلال بمظهر ليبرالي، بهدف ايقاف حملة الانتقادات الدولية^(٣).
- الرغبة في استخدام وسائل الاعلام المحلية، من أجل اعادة الهدوء والاستقرار الى المناطق المحتلة.

وعلى ذلك، أصدرت جرائد «القدس» و«الفجر» و«الشعب» و«الميثاق» و«المرأة» و«النهارة» كصحف يومية سياسية، الى جانب خمسة صحف اسبوعية، هي «الطلیعة» و«الفجر» (بالانكليزية) و«الوحدة» و«الدرب» و«البشير». أما المجلات التي سمح لها بالصدور، فهي «البيادر الادبي» و«البيادر السياسي» و«الشراع» و«العودة» و«العودة» (بالانكليزية) و«الفجر الادبي» و«الكاتب» و«التراث والمجتمع» و«هدى الاسلام» و«الحصاد».

أهداف الرقابة

أما اهداف الرقابة الاسرائيلية على الصحافة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، فتتجسد في ما يلي:

- ١ - رغبة سلطات الاحتلال في تحويل الصحافة الفلسطينية الى مؤسسة للعمل، كبديل للعمل السياسي، وذلك من أجل السيطرة والهيمنة على العمل الفلسطيني المناهض للاحتلال.
- ٢ - تهينة الاجواء لبروز صحف موالية للسياسة الاسرائيلية.
- ٣ - الرغبة في تحويل الصحف الفلسطينية تحت الاحتلال الى مجرد وكلاء للترويج لسياساته، والعمل على نشرها.
- ٤ - مراقبة نتاجات الفكر، والآراء السياسية للمواطنين، من أجل الملاحقة واتخاذ التدابير التعسفية بحقهم.
- ٥ - تحويل الرقابة، بالتدرج، الى رقابة ذاتية اختيارية من جانب محرري الصحف، تزيد في تأثيرها على الجانب والمدى العملي (البراغماتي) للمسألة، لضمان استمرار هؤلاء في مهنة الصحافة.
- ٦ - تطبيع علاقات المواطنين الفلسطينيين مع الاحتلال، ضمن سياسة الاخذ والرد، وطلب الاذن، والموافقة، الخ.

ولتحقيق هذه الاهداف، ومنح مقص الرقيب العسكري صلاحيات واسعة وشاملة؛ فقد استندت سلطات الاحتلال الى اربعة انواع من القوانين والاورام العسكرية، هي: قانون المطبوعات العثماني؛ وقانون المطبوعات الاردني؛ وقوانين الدفاع (الطوارئ) لعام ١٩٤٥^(٤)؛ ومجموعة الاوامر العسكرية الصادرة عن سلطات الاحتلال.